

Distr.: General
28 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من المجلس الوطني للمرأة في بريطانيا العظمى، وهو منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

030113 151212 12-61538X (A)



البيان

مُنح المجلس الوطني للمرأة في بريطانيا العظمى، الذي أسس في عام ١٨٩٥ وانتسب إلى المجلس الدولي للمرأة في عام ١٨٩٧، المركز الاستشاري الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٠. ويضم المجلس أكثر من ٤٠ منظمة منتسبة على الصعيد الوطني في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وطوال تاريخه الطويل، اشتغل المجلس بدأب بقضايا مثل العنف ضد المرأة، التي تقوض من حقوق الإنسان للنساء والفتيات.

ويؤمن المجلس الوطني بأن إحراز تقدم بشأن الموضوع ذي الأولوية للدورة الحالية للجنة وضع المرأة - وهو القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها - هو عنصر أساسي في العمل من أجل تحسين حياة النساء والفتيات ووضعهن، وللنهوض بدورهن في المجتمع، ولتمكينهن من المساهمة في الرفاه الاقتصادي لبلدناهن.

ويتخذ العنف ضد النساء والفتيات أشكالاً شتى، وجميعها تضر بالصحة البدنية والنفسية للضحايا، وأكثرها شيوعاً العنف المترلي والاعتداء الجنسي. وتشمل أشكال العنف الأخرى التي ظهرت في البلدان الأوروبية وبلدان أخرى، والتي تقوض وضع النساء والفتيات، الاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي أو السخرة، والاعتصاب في مناطق النزاع وما بعد النزاع، والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للأنتى، وجرائم القتل بسبب الشرف، وغير ذلك من الممارسات التي ترجع إلى ما يسمى أصل "ثقافي" وهي أشكال مدمرة للمرأة وتتعدى على حقوق الإنسان بالنسبة لها.

وقد أضر نمو صناعة المواد الإباحية أيضاً بصورة المرأة بوصفها شريكة على قدم المساواة في الدولة العصرية. إذ أنه بتشجيع وإشاعة ممارسة العنف ضد النساء والأطفال أو ممارسة السلوك المهين نحوهما يمكن للمواد الإباحية، بما في ذلك المواد الإباحية على شبكة الانترنت، أن تزيد من احتمالات العنف التي تواجهها النساء والفتيات في حياتهن اليومية، سواء من الاعتداءات العشوائية أو من الحوادث الناجمة عن تعاطي المخدرات أو الكحول، أو كفضول من إيذاء الأطفال والعنف المترلي.

ومن الواضح أن دور الرجال والفتيان في العمل نحو إقامة وضع للنساء والفتيات على أساس المساواة في المجتمع هو السبيل نحو الاعتراف بحقوق المرأة المتساوية في أن تعيش متحررة من التهيب أو العنف. وإلى هذا الحد، يعتبر موضوع الاستعراض في الدورة الحالية للجنة وضع المرأة - تقاسم المسؤوليات بين الرجل والمرأة على قدم المساواة - موضوعاً ذا أهمية حيوية لتأمين أي إجراء إيجابي من أجل القضاء على العنف ضد المرأة أو منع وقوعه.

وتقع المسؤولية أيضا على عاتق الحكومات في ضمان إصدار تشريعات لمنع العنف ضد المرأة وتنفيذها.

وتشمل الإجراءات الجارية المضطلع بها ضد العنف ضد المرأة، التي يشارك فيها المجلس الوطني وغيره من المنظمات غير الحكومية الشريكة منذ سنوات عديدة، إجراء المشاورات مع الحكومات؛ والتوعية بضرورة إجراء تغييرات في المواقف وفي التشريعات؛ والمشاركة في الحلقات الدراسية؛ وتعميم طائفة واسعة من القرارات المتعلقة بالسياسات التي تتناول جوانب كثيرة من العنف ضد المرأة، مثل الاستغلال الجنسي، وإنكار حقوق الإنسان للمرأة، وإنشاء دور آمنة للنساء الضحايا، والاتجار، والاعتصاب في حالات النزاع، والمواد الإباحية (وآخرها الأعمال الإباحية على شبكة الانترنت) وجميع أشكال العنف المتزلي التي يمكن أن تدمر الحياة المتزلية للأطفال والبالغين.

ويعتبر المجلس الوطني دائما أن من الأهمية بمكان الاعتراف باتفاقية حقوق الطفل في سياق العمل ضد العنف، إدراكا منه بأن العنف ضد المرأة يمكن أن يترجم بسهولة إلى عنف ضد الطفلة وإلى حوادث خطيرة لإيذاء الأطفال.

ويشارك المجلس الوطني أيضا في العمل الدولي المضطلع به بشأن العنف ضد المرأة في إطار المجلس الدولي للمرأة والمركز الأوروبي التابع للمجلس الدولي للمرأة، وبالاشتراك مع جماعة الضغط النسائية الأوروبية.

ويوصي المجلس الوطني بالتركيز بصورة أكبر، في اللجان الوطنية والدولية، على الضرر الواقع على المجتمع من جراء العنف المرتكب ضد النساء والفتيات، وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين إدراج ذلك ضمن القانون الجنائي لكل بلد. وينبغي اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل التنفيذ التام لهذه التشريعات.

وينبغي أن تضطلع مؤسسات الأمم المتحدة والهيئات المقدمة للمعونة بالبرامج التثقيفية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك وضع توصيات لمكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

وينبغي أن يطلب من الحكومات إدراج مبادئ توجيهية جديدة للشرطة، والأطباء، وخدمات الادعاء، ووسائل الإعلام، بشأن الآثار الخطيرة المترتبة على العنف ضد النساء والفتيات بالنسبة لصحة المجتمع المحلي، ومن أجل إدخال تحسينات على حياة شعوبها.

إن مقدار العنف ضد النساء والفتيات يرتبط بشكل واضح بالوضع الممنوح لهن في كل بلد من بلدانهن. وحيثما تواصل البلدان التقليل من قيمة مساهمة المرأة في المجتمع، فلن يكون هناك حافز كبير لتشجيع تعليم الفتيات من أجل تمكين النساء من المساهمة في الرفاه الاقتصادي لبلدانهن. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي التركيز بشكل أكبر على ضرورة تغيير المواقف بين الذكور والاعتراف بحقوق الإنسان للإناث.